أيضا نسبة هذا المقام الى كل من جزئيه على السواء فليس
له مزيد اختصاص بأحدهما حتى يقتضي تقديمه بقي ان
المقام هو الامر الداعي فليس بامر ممتد الا ان يقال
صرح العلامة التفتازاني ان اطلاق المقام عليه باعتبار توهم
كونه محلا للكلام كما ان اطلاق الحال عليه باعتبار توهم كونه
زمانا له فمن يتوهمه محلا يتوهمه ممتدا ثم ان المقول هنا ايضا
اما بالمعنى المصدري او بمعنى المقول وقوله لا مجرد لفظ الخ يريد
الثاني الان يقدر الذكر او يحمل اللفظ على التلفظ ثم ان الظاهر
انه معارضة لدعوى الشارح ويمكن الحمل على منع مقدمة دليله
وقوله فاذ يقتضي من تفريع نقيض الممنوع على السند تنبيها
على تقويته قوله واجيب الخ ان حمل السؤال على المعارضة فالجواب
اما منع استواء النسبة من كل وجه كما يشعر به قوله وان كان
متساويين الخ وسند المنع ما ذكره واما المعارضة على المعارضة
وتقريره ان هذا المقام مقام هذا المجموع وهذا المجموع
فرد من الحمد ينتج من غير المتعارف ان هذا المقام مقام الفرد
وكل ما هو مقام الفرد فهو يقتضي كثرة الاهتمام بشان الصادق
عليه بالنسبة الى غير الصادق ينتج من المتعارف ان هذا
المقام يقتضي كثرة اهتمام المتكلم بشان الصادق على ما فيه
وكثرة الاهتمام بشانه يقتضي تقديمه على غير الصادق عند
قصد التنبيه عليها ينتج من المساواة ان هذا المقام يقتضي
تقديم الحمد عند قصد التنبيه على كثرة الاهتمام وقد عرفت انه
انما يقتضيه اذا قصد التنبيه عليها لا مطلقا لئلا يكون التاخير
خارجا عن البلاغة وان حمل على المنع فالجواب اثبات الممنوع
وعلى كل تقدير لا يرد ما قيل ان الجواب لا يطابق السؤال لان
السؤال بعدم الاقتضاء والجواب بكثرة الاهتمام لانا نقول اقتضاؤه
الكثرة ممنوع وان كان اقتضاؤه لاصل الاهتمام مسلما وذلك
لجواز ان يكون له تعلق بغير الصادق بوجه ما ايضا غير تعلق الصد

لانا نقول

قوله الا ان يقال الخ
الاولى في الجواب ان يقال المراد من مقام الحمد زمان الحمد الممتد لان الحمد عبارة عن الالفاظ السيالة فتامل اهـ

لانا نقول مراده مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشان الصادق بالنسبة
الى غير الصادق بعد ان يكون اصل الاهتمام بشانهما ثابتا ثابتا
بواسطة جزئيتهما عما فيه فلا اشكال بقي ههنا بحث هو ان
كونه فرد انما يتم اذا حمل الحمد على اللغوي واما اذا حمل على العرفي فلا
اللهم الا ان يراد من المقام في كلام الشارح هذا المقام الذي لا يمكن
ان لا يكون في مقابلة الانعام لانه مقام حمد الله لا مطلق
مقام الحمد ولعله لهذا قال اجيب الخ قوله على ان يكون قوله
والشرف عطف تفسير لازالة الابهام عن التعظيم اذ التعظيم بمعنى
اظهار العظمة قد يكون بمجرد اظهارها من غير عظمة وشرف
في نفس الامر فلو قيل والتشريف لم يزل ذلك الابهام اذ التشريف
ايضا يحتمل مثله وكونهما نكتة واحدة باعتبار حاصله فان
حاصله على ما سبق منه في حاصل النكتة الثانية التنبيه على
الشرف وهو بعينه معنى التشريف عن شرف في نفس الامر بل نقول
هو باعتبار معناه من غير اعتبار الحاصل انما اتى لمجرد التفسير
والا يضاح والمقصود الاصلي هو التعليل بالتعظيم فكونهما نكتة
واحدة لا يتوقف على كونهما بمعنى واحد كما ظن من قال هو مبني
على جعل التعظيم بمعنى العظمة ليكون مرادفا للشرف او جعل الشرف
بمعنى التشريف اذ كل من الثلاثي والمزيد يستعمل في معنى الآخر
وبالجملة التفسير لا يجب ان يكون بالمنطوق قوله ويحتمل ان
يكونا نكتتين كونهما نكتتين مبني على ارادة التعليل بكل منهما
ولا يكفي فيه مجرد تغاير اللفظين او المفهومين بعد اتحادهما بحسب
الخارج فهو اما مبني على عدم تاويل الثاني واما اتحادا في الحاصل
او على التاويل لكن على ان يراد بالتعظيم اظهار العظمة في ذاته
وبالتشريف اظهار الشرف في صفاته او بالعكس او على ان يراد باحدهما
الظاهري وبالآخر الباطني اعني اعتقاد العظمة او الشرف
قوله الا انه جمعهما في الذكر الخ اي مع حذف اللام في المعطوف
مع ان التعليل بكل منهما شبه اعادة اللام وان لم يجب بناء على

Copyright © King Saud University